على اربع اوست اوفي وقت دون وقت ت في كتاب الشمايل النبوية عن
انس وعند الحاكم في فضائل الضحى عن جابر قال الحافظ العراقي ورجاله ثقات
كان يصلي الضحى اربعا في رواية اربع ركعات اي يداوم عليها اربع
ركعات ويزيد ما شاء الله اي بلا حصر لكن الزيادة التي تثبت الى اثنتي
عشرة من غير مجاوزة وقد يكون ستا وثمانيا وبه عرف ان ثبوت عشرة
لا يعارض الاربع لان المحصور في الاربع دوامها ولا الركعتين لان الاكثر
بهما كان قليلا في فيما ثنتان واقلها ثمان والاكثر ها ثنتي عشرة عند
الشافعية ويتمسك بالحديث بعضهم على اختياره انها لا تنحصر في عدد
مخصوص قال الزين العراقي وليس في الاخبار الواردة في اعدادها
ما يبقي للزايد ولا يثبت مع احد من الصحب وانما ذكر ان اكثرها اثنتا عشر
الرومياني وتبعه الشيخان ولا سلف ولا دليل حم م في الصلاة عن عائشة
ظاهر صنيعه انه لم يروه من الستة غير مسلم وليس كذلك بل رواه
عنها ايضا النسائي وابن ماجه في الصلاة والترمذي في الشمايل
كان يصلي على الخمرة بخاء معجمة مضمومة سجادة صغيرة من سعف النخل
او خوصه بقدر ما يسجد المصلي او فويقه من الخمر بمعنى التغطية فانها
تخمر محل السجود ووجه المصلي عن الارض سميت به لان خيوطها مستورة
بسعفها او لانها تخمر الوجه اي تستره وفيه انه لا ياس بالصلاة على السجادة
صغرت او كبرت ولا خلاف فيه الا ما روي عن ابن عبد العزيز انه كان يتوقى
بتراب فيوضع عليها فيسجد عليه ولعله كان يفعله مبالغة في التواضع
والخشوع فلا يخالف الجماعة وروى ابن ابي شيبة عن عروة وغيره انه كان
يكره الصلاة بنقرشي دون الارض وعلل كراهة التزيه قال الحافظ
الزين العراقي وقد صلى المصطفى صلى الله عليه وسلم على الخمرة والحصير
والبساط والقرونة المدبوغة حد د ن ه عن ميمونة ام المومنين ورواه
احمد من حديث ابن عباس بسند رجاله ثقات
كان يصلي في السفر هكذا هو ثابت في رواية البخاري والمراد النفل على
راحلته اي بعيره قال الرافعي اسم يقع على الذكر والانثى والهاء في الذكر
للمبالغة ويقال راحله بمعنى زاحوله لعيشة راضية حيثما توجهت به
في جهة مقصوده الا لقبلة او غيرها فصوب الطريق يدل مع القبلة فلا
يجوز الانصراف عنه كما لا يجوز الانحراف في الفرض عمدا فاذا اراد ان يتنفل
المكتوبة بعني صلاة راجمة ولو نذرا ان فاستقبل القبلة فيه انه لا يخص
المكتوبة على الراحلة وان امكنه القيام والاستقبال واتمام الاركان كما كان

محمله

محمله عند الشافعية اذا كانت سايرة فان كانت واقفة مقيدة يصح حم ق
عن جابر ورواه ابو داود والنسائي عن ابن عمر
كان يصلي قبل الظهر ركعتين لا يعارضه ما ورد في اخبار اخر انه
كان يصلي اربعا قبل الظهر واربعا بعدها واربعا قبل العصر وركعتين
قبل المغرب وركعتين قبل العشا لاحتمال انه كان يصليهذه العشر
وتلك في بيته فاخبر كل راو بما اطلع عليه او انه كان يواظب على هذه
دون تلك فهذه العشرة هي الرواتب المؤكدة لمواظبة المصطفى صلى
الله عليه وسلم عليهن وبقيت رواتب اخر لكنها لا تتاكد لتركه كان
لا يصلي بعد الجمعة صلاة حتى ينصرف من المحل الذي اقيمت فيه اي
بيته فيصلي بالفتح لانها النصب ذكره الكرماني ركعتين في بيته اذ لو
صلاهما في المسجد ربما توهم انهما الجمعة وقتان وانها واجبة وصلاة النفل
في المنزلة افضل قال الكرماني وقوله في بيته متعلق بالظهر على مذهب
الشافعي ومختص يا لاخير على مذهب الحنفية كما هو مقتضى القاعدة
الاصولية قال المحقق العراقي لعل قوله في بيته متعلق بجميع المذكورات
فقد ذكروا ان المقيد يا لظرف يعود للمعطوف عليه ايضا لكن توقف
ابن الحاجب واعاد ذكر الجمعة بعد الظهر لانه كان يصلي سنة الجمعة في
بيته بخلاف الظهر وحاسبته ما ذكر من ان الجمعة لما كانت يدل الظهر واقتضر
فيها على ركعتين ترك النفل بعدها يا لمسجد خوف ظن انها الجمعة وقد قال
المحقق وركعتا الجمعة لا يتعان مع ركعتين الظهر ثم سنتها ولم يذكر شيا في
الصلاة قبلها ولعله قاسها على الظهر وفيه ندب النفل حتى الراتبة في البيت
مالك في الموطا ق د ن عن ابن عمر بن الخطاب
كان يصلي من الليل قال المحقق الظاهر ان من لابتداء الغاية اي ابتدا
صلاته في الليل ويحتمل انها تبعيضية اي يصلي في بعض الليل ثلاث
عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر كلمة الزيادة على احد عشرة ان
انتهجد والوتر يختص بصلاة الليل والمغرب وتر النهار فتناسبا كون صلاة
الليل كانها نهار في العدد جملة وتفصيلا قال القاضي بين الشافعي مذهبه
على هذا في الوتر فقال اكثره احد عشرة والفصل فيه افضل ووقته ما بين
الغشا والفجر ولا يجوز تقديمه على العشا ق د عن عايشة ورواه عنها ايضا
النسائي في الصلاة فكان ينبغي ذكره
كان يصلي قبل العصر ركعتين في رواية احد والترمذي اربعا وفيه ان
سنة العصر ركعتان ومذهب الشافعي اربع في الصلاة من حديث عاصم

Copyright © King Saud University